الأوضاع العربية الى أين ؟

داخلياً: الماضي قدماً في تعطيل طاقة الجماهير وقمعها — عربياً: حلف الأنظمة القائم على الصمت والمنافع المتبادلة — عالمياً: خارطة من الزيارات هدفها التصفية

في العدد قبل الماضي طرحنا مثل هذا السؤال حول حركة المقاومة، وحاولنا قدر الامكان ، ضمن الظروف الراهنة المعقدة حتى حدود الابهام ، ان نسلط الضوء على بعض المخاطر والمزالق التي تواجهها هذه الحركة ، امام تصاعد واحتدام التآمر عليها وعلى القضية ، وباتخاذه اشكالا واساليب مختلفة من عملية سحب البساط الذي يشد به كل من اسرائيل بالانتخابات البلدية والاردن بمشروع الملك ، الى عملية « الزحلطة » البطيئة التي تنصب شباكها حول مقر الجامعة العربية حيث كان يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني والمؤتمر الشعبي الملحق به ..

ويبدو ان المقاومة في هذا الظرف لم تجد غير وحدتها الوطنية تعود اليها على امل ان تشكل بها غلاقا وقائيا كتيما ، تماما كما تفعل اكثر الحبوبات في حال تسمم الجو حولها .. ومع ان هذه « الوحدة » هي شيء هام الا ان اهميته في الظروف الراهنة هي اهمية سلبية ، اي دفاعية فقط .. وتحميلها اي شيء اكثر من ذلك ، هو محاولة اسقاط ميتافيزيقية مريحة للاعصاب ، فمازق المقاومة قد خرج ومنذ فترة غير قصيرة عن ان يكون مازق الوحدة الوطنية او عدم الوحدة ، لقد صار ومكل جلاء مازق النضال الشعبي الفلسطيني والعربي وباجلى صوره .. فمار ان تكون المقاومة وحركة التحرر الوطني العربية ، قادرتين او غير قادرتين على مواجهة اوضاع الهزيمة واسبابها التي ما زال قائمة تتكلس يوما بعد يوم وتزداد صلابة .. في حين نفقد الجماهير التي لا يمكن ان تكف عن الصراع ، تفتوحا بما هو مطروح امامها من تطلعات وبرامج لا تخرج في كثير من الاحيان عن اطار الوضع العربي الرسمي المهزوم ..

ومثل هذا الواقع يقود بشكل محتم الى نقل التساؤل من حيز المقاومة الى حيز الاوضاع العربية التي تنمو في احشائها شتا السماع ام ابينا ، نبضات النضال الجماهيري في صورة جديدة ، وعلى مدى قدرة المقاومة وفصائل الحركة الوطنية القدمية في النقاط ذلك النبض وتحسسه وشوف مستقبله والتعامل معه على اساس العمل الجاد لتفجير الثورة بافقها الاوسع من كل الذي كان سائدا ، على ذلك سوف كل مستقبل العلاقة الحقيقية بين تلك الفصائل وبين الجماهير ، اي بينها وبين الحياة ..

بالنسبة للوضع العربي ، كان هناك ، وما زال عدد من النقاط التي تشكل الميزان الاساسي لفهم توجهاته بشكل حقيقي ، وغير مناثر بكل انواع التضليل المزداد نشاطها في هذه الفترة .. وهذه النقاط هي بالترتيب : الموقف الداخلي والموقف العربي والموقف الدولي ..

■ الموقف الداخلي : كان الموقف الداخلي وما زال وسيبقى المفتاح الاساسي لوجه اي نظام عربي ، فان موقفا داخليا سليما هو الشرط الذي لا بد منه ، مهما كانت المواقف الاخرى .. لبان حقيقة الوجه السليم .. لا بل اكثر من ذلك ، ان غياب الموقف الداخلي السليم يحيل حتى المواقف السليمة الاخرى الى مجرد نقطات سياسة ليس لها اي مضمون انجابي اذا لم يقل انها تخدم في نهاية المطاف في عملية التضليل والعمية والانحراف ..

وبالنسبة للمعركة المركزية التي تواجهها جماهيرنا العربية ليس هنالك من شك في حقيقتين اساسيتين :

- الاولى ان دول المواجهه المحيطه بفلسطين تلعب دورا اساسيا في هذه المعركه ..
- والثانية ان الجماهير هي المادة الاساسية والاولى والتي لا يمكن ان ينوب عن دورها اي دور آخر مهما كانت اهميه .

ومن خلال هذين الاعتبارين سنحاول النظر الى الاوضاع العربية الراهنة :

- ان تعطيل دور الجماهير في دول المواجهه ، ما زال قائما ونشاط كبير وان ذلك التعطيل الذي شكل الخلفيه الحقيقه لهزيمة حزيران ولكل ما تبعها من سياسات استسلامية ، اخذ في هذه المرحله بالازدياد ونوع اشكاله واساليبه ، لان حركة الجماهير ذاتها قد ازدادت صلابة ووعيا بحتاج لتعطيله الى مزيد من الاساليب العنيفة والجديدة ..

وعلى سبيل المثال كان هناك قطاعات من الجماهير فيما مضى تصدق بهذا القدر او ذاك بعض وعود الانظمة حول القبول الكيفي بقرار مجلس الامن ومشروع روجرز واستعادة القدرات العالية ، ومقولات الربح الساخن والصيف الحار ، والتحرير شبرا شبرا .. الى ما هنالك من الاساح الفكري والسياسي لانظمة الهزيمه .. وكانت تلك القطاعات تميل ما تطلب منها من متطلبات تحقق تلك الوعود كضرائب المجهود الحربي ومضاعفة الانتاج وشد الاحزمةعلى البطون وتامين راحة الانظمة التي تكفل لها الانصراف الكامل للاعداد من اجل تحقيق تلك الوعود ..

غير ان استمرار سياسة التاسخ والمنسوخ في وعود انظمة الاستسلام قد اخذ يكشف للجماهير يوما بعد يوم عن حقيقة تلك الانظمه ، وحقيقة المضمون الطبقي الذي تنجم مواقفها الاستسلامية عنه .. حتى كادت تكتمل القناعه بان تلك الانظمة تشكل دكانا جديدا بجانب دكان القضية الفلسطينية القديم ، وهو دكان المعركة الحتمية التي تستعمل كسوط في وجه النهوض الوطني القدمي للحركة الجماهيرية ، وحارس لاستقرار وراحة تلك الانظمة بكل ما تمثله من ثقل بيروقراطي على كاهل الطبقات الكادحة ، ومن مصالح برجوازية استغلالية تحميها قوى ديكتاتورية ..

هذا التطور اخذ يكشف رويدا رويدا عن الجدلية الحقيقية التي تقود الاوضاع الداخلية العربية : تزايد افتضاح حقيقة الانظمة ، يؤدي لتزايد خطورة الجماهير على تلك الانظمة التي تزيد من حدة قمعها للجماهير وبالتالي من مدى فضاحها ..

وهذه الجدلية تقود حتما الى الصدام بين الانظمة والجماهير . واذا كانت الانظمة قد استطاعت ممارساتها القمعية على مدى طويل ، وبتوقيف الطاقات الوطنية للبرجوازية الصغرة في المراحل الاولى من دكتاتوريتها ولخدمة ذلك القمع والاستفادة مما في بنية النظمات الوطنية والتقدمية العربية من تصورات ذاتية ، اذا كانت قد استطاعت من خلال كل ذلك ان تلغي بهذا القدر او ذاك من امكانيات النظمات الراهنة للحركة الوطنية التقدمية في قيادة الجماهير ، فان التناقض نفسه لا يمكن ازاحته ، وهذا ما يفسر حدوث الانتفاضات العمالية والطلابية حتى في اشكالها العفوية وازدياد كثافتها وسرعتها خلال المرحله الراهنة ..

واذا كانت مصر ، بمركزية دورها ، وكونها القطر العربي الرائد على صعيد وصول البرجوازية الصغرة الى الحكم ، والحجم الاجتماعي الذي تمثله ، هي التي شهدت اكثر هذه الانتفاضات فان ذلك لا يؤكد حقيقة التناقضات المثار اليها وحسب ، انما يؤكد انها المؤشر الى الشكل الذي ستنفجر فيه هذه التناقضات في جميع الاوضاع العربية عاجلا او آجلا ..

فعندما حدثت الانتفاضة العمالية في حلوان - آب ١٩٧١ - اعتبرت من الناحية الصحفية على الاقل ، حدثا فريدا في الحياة السياسية المصرية ، مع انها في الحقيقة كانت تعبيرا عما وصل اليه التناقض بين الجماهير الكادحة وبين النظام الحاكم ذلك التناقض الذي كان يعبر عن نفسه بشكل اول حدة (انتفاضات الفلاحين والعمال والطلاب السابقة) .. ثم كانت انتفاضة الطلبة التي ابدها العمال وقطاعات جماهيرية واسعة اخرى .. وبعدها جاءت انتفاضة عمال شبرا الخيمة قبل اسابيع قليله والتي واجه فيها العمال رئيس الوزراء وقذفوا موكبه بالحجارة ونجم عنها اعتقال ١٥٦ « مندسا » في صفوف العمال ما زال واحد وسبعون منهم قيد الاعتقال ومن المعترض ان يكون قد صدر البيان الاتهامي ضدهم (الاربعاء ١٩ نيسان) .

كل ذلك جرى في اقل من عام واحد ، هو العام الخامس من عمر هزيمة حزيران واذا كان النظام المصري قد اسقط موضوعة « الحسم » في بركه الوضع الداخلي مدعيا البرمجة العلمية والدقيقة للمعركة التي تعتمد اتصال الجبهة الداخلية الى مستوى الجبهه العسكرية ، وكلف لذلك عزيز صدقي بتشكيل الوزارة وانجاز تلك المهمة بالاضافه الى تكليف سيد مرعي باعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي ، فان التطورات الداخلية تؤكد عكس هذه المقولة ، مثبته ما ذهبنا في بدايه طرح هذه الموضوعة حول ان العملية على اعقدها هي تطوير سلطة البرجوازية الجديدة (الكتوقراط) التي تمثلها عزسز صدقي ، بالحالف مع البرجوازية الريفية التي تمثلها سيد مرعي .. على امل ان تسبب الوضع الداخلي لا على اساس الحسم للمعركة ، وانما على اساس حماية مصالح ذلك التحالف الطبقي الحاكم ، من مطالبة الجماهير بالمعركه .

وان زيف هذا الوجه الداخلي ، يكشف زيف كل ما يقال عن حسم المعركة التي يجري (الاعداد) لها بلا توقف . وتؤكد حقيقة ان ما يجري هو حماية التحالف وتدعيمه بشبكة العلاقات الجديدة مع التحالف الاقطاعي البرجوازي التجاري القديم والرساميل الاجنبية، والاستثمار في نطاق اقتصاد الخدمات .

واذا كان هنالك من اشارة عاشرة ، الى « جدية » الصلة بين النظام والمعركة فهي انه قد جرى خلال الاسبوع الماضي الوضع في القاهرة على الاتفاقية مع مجموعه البنوك الاوروبية لبناء خط انابيب بترول السويس - الاسكندرية، في مقابل خط سارليف المربح على الضفة الشرقية لقناة السويس !.

■ الموقف العربي : يبدو ان هذا الموقف ، اي العلاقات فيما بين الانظمة العربية وقد بدا يستقر على موضوعة حلف الانظمة .. والتعايش السلمي فيما بينها .. وان الساحة السياسية على هذا النطاق آخذة في الاقدام على انواع من النشاطات الجديدة ، منها زيارات السادات لكل من تونس والجزائر ، واللقاء القريب بين السادات وفيصل (الذي اشار اليه السفاف في خاتم زيارته الاخيرة للقاهرة) .

ويبدو ان القاسم المشترك للمرحله الجديدة هو شعار « ما حدا احسن من حدا » ... وبالتالي فليس هنالك اي مصلحة في الفرقة والانقسام ، ولم لا يكون هناك نوع من تبادل الصمت والمنافع ؟! غير سياسة مشتركة في العداء للجماهير والهرب من المعركة ، والعداء لقوى التقدم على كل صعيد عربي او دولي ..

وحتى على صعيد الرفض ذي الصوت العالي لمشروع الملك حسين ، هنالك اشارات غير قليله الى الجدية العملية لذلك الرفض ، لا يمكن ان يمر بها مرور الكرام .. فقطع العلاقات بين مصر والاردن الذي اعلن كهدية في افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني قد جاء مباشرة بعد زيارة السقاف للقاهرة حيث حمل رسالة « هامة » من الملك فيصل الى الرئيس السادات واجرى محادثات « ودية » و « هامة » طوال اسبوع ..

كما ان حدثا صغيرا يمكن ان يشكل دلالة بالغة الاهمية ، قد مر دون ان يعيره احد اي انتباه ..

وذلك الحدث هو انه بعد ايام قليلة من اعلان الملك حسين مشروعه نشرت صحيفة «الجمهورية» القاهرية ان ضابطا اردنيا كبيرا قد فر من الاردن الى مصر ، وان ذلك الضابط قد حضر بنفسه اجتماعات الملك حسين مع غولدا مائير .. ونقلت الخبر ايضاوكالة انباء الشرق الاوسط المصرية الرسمية .. وفي اليوم التالي لعد الصمت هذه الفعله نهائيا ..

ان اظهار ذلك الضابط وكشف قصته واعلانها من اجهزة الاعلام كان سيؤثر على الوضع الاردني اضعاف ما يؤثر عليه قطع العلاقات الدبلوماسية وكل المقالات الاعلامية التي تتسدق بها اجهزه الاعلام !.

وبالاضافه الى هذه الاشارات ، ثاني من دمشق اشارة مهمه اخرى هي انه في هذا الظرف بالذات وبعد اعلان مشروع الملك حسين قد جرى توقيع اتفاق رسمي بين عمان ودمشق لتسوق المنتجات الزراعية بين البلدين بما يكفل للاردن حل احدى مشاكله الاكثر تفاقما في هذه المرحله !

■ الموقف الدولي : وعلى الصعيد الدولي حدثت بعض التحركات الهامة فيما تلقيه من ضوء على « جدية » التحرك نحو المعركة الحتمية .. وكان ابرز هذه التحركات هو الوقف من المعاهده العراقية - السوفياتية .. لقد جاءت مواقف انظمة الاتحاد الثلاثي من المعاهدة المذكورة لتؤكد ان القضيه ليست قضية حسابات تجاه العراق وحسب ، انما هي قضية موقف من الاتحاد السوفياتي نفسه .. فمهما تجاهلت مصر تجاهلا شبه كلي تلك المعاهدة مع ان بينها وبين الاتحاد السوفياتي معاهدة مماثله ، فاصت ليبيا بسحب سفيرها من العراق ونشن هجوم كثيف عليه وعلى تلك المعاهدة كما ان احدى الصحف اللبنانية المعروفة بولائها للاتحاد الثلاثي بشكل عام وللنظام السوري بشكل خاص قد كتبت تعليقا من دمشق على تلك المعاهده ، يقول ان « غضبا رسميا وشعبيا » قد عم العاصمه السورية التي كانت - كما يقول التعليق - قد رفضت مربن عرضا سوفياتيا لوضع معاهده مماثله ..

وبالاضافه لذلك ، لا يمكن اغفال الزيارة التي قام بها للقاهره الرئيس الروماني نشاوشيسكو .. سيما وان وزير الخارجيه الروماني سافر الى تل ابيب لدى عوده رئيسه من القاهره .. وقد اسلفت غولدا مائير على اثر هذا التحرك الروماني المزدوج دعوه رسمية لزياره بوخارست ودور احاديث كثيرة عن وجود مبادرة رومانيه (!) كما لا يمكن اغفال زيارة عبدالقادر حاتم لبريطانيا ومحادثاته مع اليك دوغلاس هوم الذي كان عائدا لتوه من تل ابيب .

ولا شك طبعا بان اخطر هذه الزيارات هي زياره الملك حسين لواشنطن ، التي جاءت في اعقاب مشروع الاتحاد الهاشمي - الصهيوني .

ونضع في مؤخرتها زياره الفدائي للباكستان التي اعلن عنها مساء ١٧ الجاري .

من كل ما تقدم يتضح ما يلي :

■ اولا : ان العداء بين الانظمه العربية والجماهير يزداد حده .. وان هذه الانظمة تخوض معركة خاسرة ضد المادة الاساسية للثورة والمعركة . وان هذه السياسة تشكل البديل العملي عما يطرح على اساس انه نهيئه للجبهة الداخلية .

■ ثانيا : ان هذه الانظمة تسعى فيما بينها لاقامة « وحدة » تبادل الصمت والمنافع كبديل عما يقال من سعي لتشكيل جبهه رفض عربية او بالتعبير الرسمي « دعم الموقف العربي » .

■ ثالثا : ان هذه الانظمة تتجه نحو اضعاف العلاقات مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي بشكل خاص ، الحليف الاساسي لحركة التحرر العربي .

وفي ضوء هذا التحرك العملي للانظمة العربية وعلى مستوياتها الثلاثة المشار اليها ، هل يطلب من المقاومة ان تصدق احاديث الانظمة المذكورة عن حتمية المعركة وقربها وضرورة التنسيق من اجلها بين المقاومة والانظمة .. ام يكون مطلوبا منها البحث عن طريق جديدة للتحالف مع الجماهير العربية بشكل ثوري وحقيقي وعملي ؟.

نعتقد ان الجواب على ذلك واضح .. وان كانت ترجمته العملية ما تزال غير واضحة .

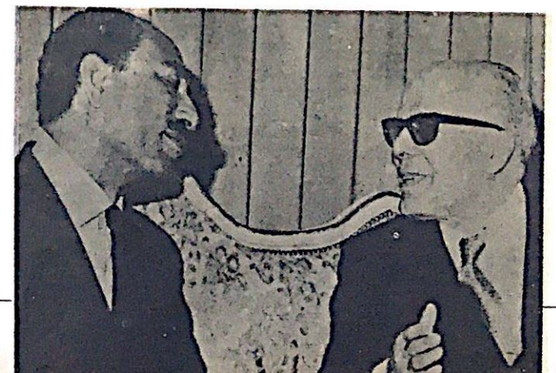

بقلم: عدنان بدر

مشكلة الجنوب

وموقف الحزب الشيوعي السوداني واتفاقية أديس أبابا

في عدد سابق من « الهدف » (رقم ١٤٩ - ١٩٧٢/٤/٢٩) كتب « الرفيق سعد » مقالا عن نظام النميري واتفاقية اديس ابابا ، القى خلاله اضواء على قضية جنوب السودان ، وعلى الاساليب التي لجا اليها نظام النميري لحلها ، وقد كتب المقال منطلقا من زاوية الرد على عبدالمنعم الغزالي في بحث كتبه بمجلة « الطليعة » المصرية عن هذا الموضوع ، واعتبره الرفيق سعد ، احد عناصر الحزب الشيوعي السوداني ، مليئا بالاخطاء والتضليلات .

ورات « الهدف » انه من الضروري نشر مقال اوسع عن مسالة جنوب السودان يتناولها من زاوية غير الزاوية التي تناولها منها الرفيق سعد، وفيما يلي مقال كتبه « الرفيق منصور » حول المشكلة نفسها .

« الهدف »

١ - الجذور التاريخية والاجتماعية للمشكلة

تحاول الاستعماريون ان يصوروا مشكلة الجنوب على انها صراع بين الديانة الاسلامية والمسيحية ، صراع يحاول فيه المسلمون الوافدون من الشمال اضطهاد الجنوبيين المسيحيين ، او انها صراع بين الشمال العربي والجنوب الزنجي يحاول فيه الاغلبيه العربية اضطهاد اقلية زنجية ، غير ان التاريخ القديم والحديث يثبت خطل مثل هذه الدعوى : فالقبائل العربيه التي وفدت الى السودان قبل سمائه (٦٠٠) عام من مصر وشمال افريقيا والحجاز امتزجت وتزاوجت في حرية تامه مع القبائل الزنجيه التي كانت تقطن على ضفاف النيل ، وكان من نتاج ذلك التزاوج والامتزاج ان ظهرت الى الوجود قبائل عربيه - افريقيه هي قبائل شمال السودان التي تكون حوالي ٤٠٪ من مجموع السكان .

اما حجه الصراع الدينى فهي حجة واهيه يؤكد صمعها الرفض التام الذي قابل به الشعب السوداني فكره الدوله الدينية او الدستور الاسلامي الذي حاول حزب الامه والاخوان المسلمون فرضه على البلاد ، لقد تمسكت غالبيه السكان بمبدأ وضع دستور علماني تتساوى فيه الحقوق الاجتماعية والدينيه . فكان ذلك من اهم الدوافع وراء حركه الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ .

لم يثب التاريخ القديم بان العرب الوافدين من الشمال كانوا في درجه عالية من التقدم تجعلهم في وضع يضطهدون فيه القبائل الزنجيه على النيل ، بل بالعكس فقد اكد التاريخ ان القبائل الزنجيه كانت تتمتع بمستوى عالي من التقدم وانها استطاعت انشاء ممالك لها كان اخرها مملكة الفونج في سنار التي عاشت لعده قرون ، فكيف يأتي في تلك الظروف ان ينشأ اي اضطهاد عرقي في وضع تتساوى فيه درجه التقدم الاجتماعي بين القبائل العربية والزنجيه ؟

لقد بدأت المشكلة بالاحتلال العثماني للسودان عام ١٨٢٠ ، وحينما غزا الخديوي محمد علي الجنوب عام ١٨٣٨ بهدف الحصول على الذهب والعاج وربش النعام ولاكتشاف منابع النيل والسيطره عليها ، وبما ان محمد علي خلق اليأس الاصل وكان يهدف بعد فصائه على دولة المماليك - في انشاء جيش قوي خاضع له - فقد بعث برسله من التجار السودانيين والاوروبيين للذهاب الى الجنوب لاعداده بجيش من الزنج والحصول على ثروات ضخمه من العاج والذهب وربش النعام .

وهكذا بدأ عهد جديد لم يشهد السودان له مثيلا من قبل ذلك - عهد تجارة الرقيق التي استمرت لما يزيد عن خمسين عام - ابيدت خلالها قبائل وعشائر زنجية عديدة ، واحرقت القرى وبدأ التناحر فيها بين القبائل الزنجية نفسها ، تحاول كل منها ان تقوي نفسها على حساب القبيله الاخرى .

في السبعينات من القرن الماضي بدأت بريطانيا تضغط على مصر لايقاف تجارة الرقيق وذلك ضمن مجهود عام قامت به بريطانيا لايقاف تدفق الرقيق الى امريكا في محاولة للضغط الاقتصادي عليها .

وعندما قامت الثورة المهدية في السودان عام ١٨٨٥ لم تستطع ايضا ايقاف تجارة الرقيق وعلى العكس من ذلك فقد ابد العديد من تجار الرقيق الثورة المهدية - في رد على ضغوط مصر لايقاف تجارة الرقيق - وهيهوا اعداد من ذلك حينما كونوا جيوشا لمحارب مع الثورة المهدية وساندوا المهدي بالمال والمؤن .

لقد كان من نتاج الحكم العثماني والمهدي ، ان اصيق التطور الاجتماعي بالجنوب وفقدت القبائل الجنوبية حياة الاستقرار اللازمة لكل نمو اجتماعي ، بينما بدأت الجارة في الشمال تزدهر وظهرت المدن والاسواق على ضفاف النيل وعلى شاطيء البحر الاحمر - في سواكن ، وهكذا كان بدء عمليه النمو غير الموازي في شطري البلاد .

٢ - الحكم البريطاني يعمق مشكلة الجنوب

لقد كانت بريطانيا تعتمد على القطن المصري - (طويل التيلة) - اعتمادا كليا لامداد مصانعها في لانكشير بعد ان فقدت امداداتها من امريكا بعد الحرب الاهلية الامريكية ، وعندما بدأ الشعور المعادي لبريطانيا يزداد في مصر وخاف من فقدان مصر ، بدأت تبحث عن بلاد اخرى تستطيع مدها بالقطن المطلوب . وهكذا وقع الاختيار على استغلال ارض الجزيرة بين النيلين الابيض والازرق حيث يمكن زراعة الملايين من الافدنة وسقيها عن طريق « الري الانسياب » فتم انشاء مشروع الجزيرة المشهورة. وربط المشروع بخط حديدي امتد حتى البحر الاحمر ليسهل تصدير القطن مباشرة الى بريطانيا . ثم مد الخط الحديدي الى غرب السودان حيث مزارع الصمغ العربي الشهير .

تبع ذلك انشاء عدد من المدارس منها كلية غردون لتدريب الاعداد المطلوبة من الكتبة والمحاسبين والميكانيكيين اللازمين لتسيير الاداره البريطانية . وهكذا شهد شمال البلاد تطورا جديدا ، اتسعت المدن ، ظهرت الطبقات الحديثة - العمال ، والمزارعون العاملون في الانتاج الزراعي الحديث، والتجار والمعلمون .

وعندما بدأت الحركة السياسية المعادية لبريطانيا تنمو في شمال السودان وبعد ثورة ١٩٢٤ بالذات عمل البريطانيون على حصر تلك الحركة في شمال البلاد وحده ، حتى لا يصل صداها للجنوب ، فاصدروا عام ١٩٣٠ قانون المناطق المقفولة الذي منع اتصال الشماليين الى الجنوب او الجنوبيين الى الشمال ولم يسمح به الا في حالات ناذره وباذن خاص هو بمثابه اذن دخول لبلاد اخرى (سمه دخول) ومنع الاتصال بين القبائل العربيه والزنجيه ، فامرت بان يبعد عن بعضها لمسافه لا تقل عن مائتي ميل، ومنع الحديث بالعربيه في الجنوب واصبح ارتداء الجنوبيين (الجلابيه) يعرض المرء الى العقاب الصارم من قبل المفتش البريطانيين واستمر ذلك القانون ساري المفعول حتى عام ١٩٤٦ . ترك الجنوب في حالة بدائية دون مشاريع انمائية تذكر واصبح العليم مقصرا على المدارس البشريه القليلة التي تنشؤها الكنائس المسيحية بالجنوب ، وهكذا وبعد ٥٨ عاما من الحكم البريطاني استقبل

الجنوب الاستقلال عام ١٩٥٦ دون ان يكون به مشاريع انمائية صناعية او تجاريه تذكر وكل حصيله لا تتعدى ٥ من خريجي الجامعة ، ومدرسه ثانوية واحدة، وبعض خريجي المدارس الثانوية وخمسة اداريين صغار - لم يكن به لا طبيب ولا مهندس ولا خبير زراعي جنوبي واحد ، وهكذا عمق الاستعمار البريطاني من الهوة السحيقة التي تفصل بين الشمال والجنوب وزاد من اخلال التوازي في النمو بين شطري البلاد مما جعل الجنوبي يشعر وكانه مواطن من الدرجه الثانية في بلاده .

٣ - دور الاحزاب والقوى الرجعية

تعاقبت على السلطه بعد الاستقلال وحتى عام ١٩٦٤ ، العديد من الاحزاب والقوى الرجعيه التي كانت تمثل كبار ملاك الاراضي ، كبار التجار ، مشائخ القبائل وعناصر المتعفين المرتبطه بالاستعمار، لم يكن جميع تلك الاحزاب والقوى ذات رغبه صادقه في تقديم حل لمشكلة الجنوب ، بل على عكس ذلك كان كل هم الاحزاب الرجعيه في الشمال ولا سيما الاحزاب الرجعيه المتحالفه مع الجبهات الرجعيه للمتعفين الجنوبين من اجل الاستيلاء على مقاليد الحكم ، لم تكن تهمهم مشاكل الشعب لا في الشمال ولا الجنوب - وكان ممثلو الجنوب في البرلمانات المتعاقبة عبارة عن سلع تباع وتشترى ابام التصويت لتكوين الحكومات او اسقاطها ، لم يكن لدى اي من تلك المجموعات والاحزاب دراسة جاده